رسالة سامي خشبة من القاهرة

.. عن الاطار الحجري ، وعن القبضة العجيبة .. وأشياء أخرى ..

مثلما يبدأ الفن حين يظهر الشكل القائم على التصميم المسبق والذي سيحتوي داخله المعاني والصور ، كذلك تبدو الحياة الثقافية المصرية الان : كيان هلامي اختلطت معالمه ، وعلى قدم وساق تجري محاولات وضع التصميمات التي ستقوم عليها الاشكال القادمة . ومثلما لا يكون الفن فنا دون « مبدأ » ما او تصور يحدد معنى الحركة فيه واتجاهها ، او معنى السكون وثباته ، كذلك تختمر الان مبادىء الحركات الجديدة التي لا بد ان تحتويها الاشكال التي يجري وضع تصميماتها .

.. ودون مقدمات ، بوسعنا ان نقول : ان البنيان المتكامل للثقافة المصرية (او لقطاعها الرأسي في المدينة : قطاع ثقافة المتعلمين بشتى اتجاهاتها وانواع التعبير فيها) هذا البنيان الذي وضعت اسسه واتضحت معالمه واكتسب اشكاله ومبادىء حركاته باتجاهاتها او مواضع السكون فيه وثباتها في السنوات العشرين من ١٩٣٦ الى ١٩٥٦ (١)، وهو نفسه البنيان الذي كانت الثقافة المصرية تتحرك منطلقة من اسسه الجاهزة في الفترة التالية (منذ ١٩٥٧ حتى ١٩٧١ تقريبا).. اقول ان هذا البنيان يوشك الان ان ينهدم ، في نفس الوقت ، وفي نفس الساحات والمجالات (التي تتجمع فيها كل المتناقضات) حيث يجري ايضا وضع تصميمات الاشكال القادمة ، وتتردد فيها معاني الحركات واتجاهاتها ومواضع السكون وثباتها .

* * *

ان الاطار الحجري الذي جرت محاولة استخدامه (وسمي في بعض الكتابات اليسارية باسم : تأميم الصراع الاجتماعي) لحبس حركة المتناقضات ، الاجتماعية السياسية ، والايديولوجية الثقافية ، في داخله .. هذا الاطار الحجري قد تحطم . ويمكننا أن نورد امثلة لذلك التحطم ، تتراوح بين المجال الاقتصادي الخالص ـ مثل قصة « شركة الاسكندرية للملاحة البحرية » التي طردت بحكم القضاء وجود القطاع العام (!) من مجال النقل البحري وحصلت على ما شبه الامتياز لاحتكار ٩٠ ٪ من النقل والتوكيلات البحرية المصرية لامد غير محدود ، وبحدود من الربح لا قيد عليها برأسمال لا يزيد على ٤ مليون جنيه ، الى المجال التشريعي البرلماني ـ مثل قصة تعديل قانون ايجار الاراضي الزراعية لصالح الملاك الى جانب قرارات رفع الحراسة عن ملاك الارض والرأسماليين السابقين ،الى المجال الثقافي ـ مثل احكام القضاء والقرارات الوزارية باعادة دور السينما المؤممة والموضوعة تحت الحراسة الى ملاكها القدامى وتحويل القطاع العام السينمائي الى « مصرف » خاص لتمويل مشروعات الانتاج الخاصة ، ومثل تكريس شاشة التليفزيون وميزانياته وامكانياته للانتاج الخاص الذي تعود « هيئة التليفزيون » فتشتريه .. الخ .. الخ . الى المجال الاجتماعي ـ مثل التجاهل التام لخطط ضبط النسل وتنظيم الاسرة ، والنسيان الكامل لخطط اعادة تعمير الريف المصري او املاء مناطقه السكنية والمناطق السكنية الشعبية بمجرد المرافق « الصحية » ، الى المجال التعليمي ، مثل التشجيع الرسمي على انشاء المدارس الخاصة التي تصل مصروفاتها احيانا الى عدة مئات من الجنيهات للطفل الواحد سنويا والتي تتخذ بالضرورة موقفا طبقيا واضحا ، ويعود موقفها العنصري الى الظهور بوضوح الان ، بينما لا يتجاوز الحديث عن خطط « محو الامية » اكثر من الشعارات او الخطب والتقارير البليغة في أحسن الاحوال ـ وفي احوال اخرى يحصل اي مشروع شعبي لمكافحة الامية على « ختم » الشيوعية دون تردد ، الى المجال الايديولوجي ، حيث يكتسب شعار « العلم والايمان » ابعاده الواقعية بسيادة الايديولوجية الدينية بتفسيراتها السلفية الصريحة المستمدة رأسا من عصور التجمد والنقل والانحطاط الاجتماعي والثقافي ، وهي تفسيرات تمتد الى كل المجالات والقضايا الاخرى المتفرعة عن المجالات الاصلية ، وحيث تنحاز أجهزة الاعلام الرسمية واجهزة النشر المشابهة انحيازا قاطعا في وضوحه الى نفس الايديولوجية ، في ارتباط كامل بعمليتين تتراوحان قوة وضعفا : اعادة تفسير اعمال ومواقف زعماء « الليبرالية » المصرية واعادة تقديمهم باعتبارهم رواد النفس الايديولوجية ، مع الهجوم الكاسح على كل المستويات ضد كل انواع ودرجات الاستنارة والعلمانية ، دع عنك العلمية والمادية .

* * *

لقد تحطم الاطار الحجري الذي صنعته محاولة « تأميم الصراع ». ولا يغير من الامر شيئا ان تحطيمه يجري احيانا على ايدي من يطالبون ببقائه او يؤكدون بالكلام الكثير حرصهم عليه . كان الاطار مصطنعا لكبح حرية حركة لا يمكن ان تسكن ظالما ظلت عناصرها ومكوناتها (الاجتماعية ـ السياسية ، والايديولوجية ـ الثقافية) في نمو مستمر في كل اتجاه ، بالتخطيط وبالعشوائية في آن معا . ولما وصل النمو الى مداه ، وتهيأت الظروف التاريخية (الداخلية والخارجية) نسفت العناصر المتناقضة الاطار المصطنع المفروض ، ومن البديهي ان يستمر بعض من اخترعوه في الكلام عنه ، وان يصر كل من استفادوا منه على بقائه ، ولو بالكلام .ولكنه قد تحطم ، لانه كان مجرد اطار حجري خارجي ، مصطنع ومفروض بالقوة لحبس عناصر الحياة السابقة التي لم يتغير جوهرها ، وتوجيهها في مسار معين بسرعة متزايدة ، ولم يكن كما توهمنا من قبل ، اعادة صياغة شاملة للحياة . لقد تحطم ، ولم يعد من الممكن ان يعاد صنعه من جديد ، الا بقبضة حديدية جديدة ، تنبت في ظروف تاريخية مواتية ، من مكان ما اسفل موضع الذراع المقطوع .

ومثلما يحاول بعض ذوي القبضات الحديدية الحقيقية ان يرتدوا قفازات الحرير ، كذلك يحاول بعض اصحاب القبضات المصنوعة من العجين الجاف ، ان يرتدوا قفازات صفيحية تقعقع او تلمع (اتذكرون قصة الحمار الذي ارتدى جلد الاسد الميت ؟)..

---

(١) اي منذ توقيع معاهدة « الاستقلال » مع بريطانيا ، ثم صدور كتاب « مستقبل الثقافة في مصر » بعد عامين ، الى هزيمة العدوان الثلاثي واستكمال « الاستقلال » ، وصدور عدة اعمال هامة ايضا حوالي ١٩٥٦ : في الثقافة المصرية ، الناس في بلادي ، الناس اللي تحت ، النقد والنقاد المعاصرون .. الخ .

وبينما يستحيل ان نتخيل انفصالا زمنيا او مكانيا بين عمليتي هدم الاطار القديم ، ورسم التصميمات للاشكال القادمه ، كذلك يستحيل ان نتوهم انفصالا بين عملية الهدم وبين محاولات القبضة الرخوة للمحافظة على « معنى » الاطار رغم تحطمه .

ان التشريع بهدف تقنين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي اقامها كأمر واقع انفلات فئات بعينها من الراسماليين المصريين (في قطاعات الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية والنقل والمواصلات) وخروجها من حيز « الاطار » الحجري القديم ، لا شك سيؤدي الى حصول الواقع الاجتماعي على اساس « قانوني » لليبراليته الجديدة. لذلك ، تبدو مضحكة حقا تلك المحاولات الرامية الى ربط هذا الاساس الليبرالي القانوني للاقتصاد ، باساس « متعسف » تحكمي ، ومفروض من اعلى ، ويتمتع ايضا بقوة القانون ، لفكر المجتمع وانتاجه الثقافي : وهو الاساس الذي تحصل « منتجاته » على صك « المشروعية » دون مبالاة ـ حتى ـ بالمقاييس الجمالية والفوقية الخالصة .

انها محاولات مضحكة اذا نظرنا اليها نظرة تاريخية او نظرية، لاننا سندرك مع مثل تلك النظرة انها محاولات عقيمة ومجدبة ومحكوم عليها مقدما بالزوال بعد ان تنشر العتمة فوق ساحة معينة من التاريخ . ولكنها في الحق ، ستبدو محاولات ذات دلالات رديئة ـ ام نقول مخيفة ؟. اذا حاولنا البحث عن معناها الضروري ، السياسي والايديولوجي . ان التجار والمقاولين ، كانوا قادرين على خلق امر واقع اقتصادي ، خارج على كل الاطر المفروضة ، اي غير قانوني رغم انه « الامر الواقع » المتطابق مع جوهر التكوين الاجتماعي القائم ، فلا تملك الدولة ازاءه الا ان تعترف به ، فتقننه بالتشريع . ولكن المثقفين « غير القانونيين » لا يملكون بالطبع ان يفرضوا « امرا واقعا » فكريا او ثقافيا .ولا يستطيعون أن يشاركوا بفعالية نسبية في رسم خطوط الواقع الفكري والثقافي القائم ، الا اذا كانوا يمتلكون حرية التجمع ، وحرية التعامل مع وسائل التوصيل .

ولكن التجمع « الحر »ليس من الامور « المسموح بها » حتى الان، كما ان وسائل التوصيل ، اما انها ليست من المجالات التي يسمح للقطاع الخاص بالاستيلاء عليها (وسائل التوصيل الجماهيرية)، واما انها ليست من المجالات التي يسعى القطاع الخاص الى امتلاكها ،او توظيفها الا في الحدود المضمونة الربح (مثل طبع كتب وزارة التربية والتعليم ، ونشر الكتب المتماشية مع العقلية السائدة أو تلك التي تخدمها بشكل غير مباشر) . اما اعمال الثقافة المعبرة عن اية ارادة للتغيير ،او تلك التي تحمل نوعا من الوعي الحقيقي بالحياة والواقع، ومن ثم تقدمها وتغييرهما ، فقد سبق للاطار الحجري القديم ان افقدها كل اسس الوجود الفعلي المؤثر : حرية التجمع وحرية التعامل مع وسائل التوصيل . (مع استثناءات نادرة ، يحدد نطاقها وتحدد طبيعتها مقدما بالطبع) .

هكذا تكتمل الدائرة ، ويلتقي طرفاها . فالاطار الحجري يهدم في مجالات متعددة ، تلتقي عند نقطتي الاقتصاد والتشريع . ولكن هذا الاطار يحافظ عليه بحرص ، ويجري الان تدعيمه بالتشريع (بهدف تقنين الوضع الذي كان استثنائيا ـ على الدوام !!) في مجال التعبير الثقافي (الفكري والابداعي) بالذات ، لكي يظل هذا التعبير محكوما في الحيز « المسموح به » دون غيره . ان المحافظة على الاطار الحجري القديم في مجال التعبير الثقافي ، والعمل الجماعي من اجل توصيله ، وتحديد حرية التعبير على اساس المقاييس المستمدة من المقاييس السائدة والمسيطرة بالفعل ، مع ما نعرفه عن اسسها العقلية والايديولوجية والجمالية ، لكي يحصل التعبير على « صك المشروعيه » والحق في الوصول الى الناس ، افول ان المحافظة على ذلك الاطار في هذا المجال بالذات ، لن يؤدي في الحقيقة الا الى « ماكارثية » فعلية وعملية ، ماكارثية « نابعة من واقعنا » ، اي « قانون محنة » جديد .

* * *

ويذكر التاريخ ان « قانون المحنة » اصدره أمير المؤمنين المأمون لكي ينصر رأي المعتزلة (طليعة اهل السنة وروادهم) في قضية خلق القرآن او قدمه . وكان المعتزلة هم اصحاب الرأي المتحرر ، القائل بخلق القرآن . كانوا فرسان حرية الاجتهاد في الفكر وحرية الفعل في العمل ومساءلة الانسان عن افعاله لا عن نواياه . ولكن فرض الرأي الحر بحكم القانون ، وقوة سياط الجلادين وراء قضاة المحنة، كان محنة للمفكرين كلهم ، سرعان ما اطبقت على فرسان حرية التفكير انفسهم ، حينما تسلم السلطة في دولة المسلمين بعد ذلك «فرسان» الجهالة والبطش الغشوم من الاتراك : وكانوا ـ لسخرية التاريخ ـ من السنة ايضا ، ومن اتباع المعتزلة ، فما بالك لو ان الذين يفرضون الاطار الحجري للتفكير والابداع ، كانوا من اصحاب الرأي بانهاء الاجتهاد ،وبالنقل ، وبانكار ضرورة تطور الشريعة مع تطور الحياة ، وهو ما انتهى اليه المماليك الترك في بغداد العباسية .

وليست القضية في النهاية هي قضية « الفرسان » او المماليك بالطبع . انما هي قضية الوضع التاريخي برمته الذي يعبرون عنه . ومثلما كان المماليك الاتراك متخلفين اجتماعيا وسياسيا (كابناء قبائل همجية) وجهلة متخلفين ثقافيا (بحكم جهلهم باللغة العربية وعجزهم عن ملاحقة تطورها الثقافي السريع) ففرضوا على المجتمع اسلوبهم القبائلي في التعامل الاجتماعي والتسلط السياسي كما فرضوا عليه مستواهم الثقافي ، كذلك تبدو الطبقات المسيطرة في مجتمعنا الراهن ، متخلفة عن السياق التاريخي لعالمها ومجتمعها ، جاهلة بحكم عزلتها عن ثقافتها القومية وعن الثقافات العالمية المعاصرة في وقت واحد ، جانحة باستمرار الى التسلط السياسي بحكم خشيتها من قضاء التاريخ (المستقبل) بالنسبة لها ، وبناء على ما تعرفه من خبرة عصرها .

* * *

واذا كان صحيحا ان الثقافة لا بد ان تعكس الواقع الاجتماعي، فمن الصحيح ايضا ان هناك ثقافة يتم تصنيعها لكي تساهم في تزييف احساس الناس بهذا الواقع الاجتماعي ، ولكي لا يشعروا بان هناك ثقافة يمكن ان تعكس هذا الواقع وتساعدهم على الوعي الصحيح به . واذا كان صحيحا ان الثقافة السائدة هي ثقافة الطبقة السائدة (مطعمة ببقايا الثقافات الاقدم العالقة بالحاضر تلقائيا او التي يتم المحافظة عليها بوعي) فمن الصحيح ايضا ، وخاصة في عصر وسائل التوصيل الجماهيرية وعصر الاعلام الشامل والرأي العام والحرص على تصنيع الرأي العام وتحريكه او تجميده حسب الطلب ، اقول انه من الصحيح ايضا انه لا بد من تقديم اعمال ثقافية ـ فكرية وابداعية ـ توهم الرأي العام بان كل شيء على ما يرام او ان فكره هو ـ المعارض والتقوى ـ قد تم التعبير عنه . وكلا الثقافتين ، يتناسب مستوى جودتهما الكيفي ، ومدى اتساعهما وتنوعهما العددي مع المستوى النوعي والكمي لعقلية الطبقة (في اطار عقلية الامة) التي تنتجهما . فالثقافتان كلاهما ايضا ، وجهان لعملة واحدة .

واذا كان هذا شيئا « طبيعيا » ، كانه واحد من قوانين الطبيعة ،

فانه في الحقيقة ليس محل « شكوى » ولا هو مشكلة . المشكلة ان الثقافتين ، وجهي العملة الواحدة ، يفرضان فرضا باعتبارهما مادة الاطار الحجري ، فالمطلوب هو الا تملك مصر ، والا يكون في مصر ، ثقافة اخرى ، نقدية ومستنيرة وعلمانية . هناك من يكافحون لكي يقيموا دارا خاصة لنشر الاعمال الفكرية والابداعية النقدية والمستنيرة والعلمانية ، ولكن هؤلاء هم المثقفون « غير القانونيين » ، المحرومون من اي دعم في ظروف مزدوجة الصعوبة : وسائل التوصيل الجماهيرية القومية مصادرة منذ زمن بعيد لصالح من « يتسلطن » ، والجماهير يتم تصنيع « رأيها العام » بقوة هذه الوسائل نفسها على ضوء (ام على « عتمة » ؟) العقلية المتسلطنة ، وكأن المطلوب من المثقفين « المختلفين » مع الاطار الحجري ، اما ان يكتفوا بالحصول على رواتبهم الشهرية ، ويذهبوا فيكتفوا بممارسة هواية « الاطلاع » في بيوتهم ، واما ان يبحثوا لانفسهم عن وطن آخر وجماهير اخرى ، واما ان يقبلوا الدخول في فراغ الاطار الحجري بشكل أو بآخر ، بمهارة وضمير مستريح ، او بفجاجة وتمزق اخلاقي وفكري لا حد له ، واما ان « ينفسوا » عن حاجة المثقف الطبيعية للتعبير والتفاعل مع واقع ما خارج ذاته باحاديث المقهى او كتابة المذكرات الخاصة .

.. ونحن نعرف، مثلما يعرف الكثيرون ، ان المثقفين « غير القانونيين » ، المختلفين مع اي نوع من انواع الاطارات الحجرية ، هم من كانوا على الدوام الروح الحية لاي ثقافة ، مهما كان نوع اختلافهم مع اطارها الحجري او درجة هذا الاختلاف . انهم وحدهم القادرون على الاحتفاظ بجسر مفتوح بين ثقافة مجتمعهم وامتهم وبين المستقبل، لانهم باختلافهم معها ، واذا حصلوا على حرية الحركة وتحقيق اختلافهم في ابداعات تتاح لها فرصة الوصول الى الناس ، فانهم يساعدون على تفجير الاطار الحجري ، الذي لا بد ان يتحطم في النهاية .

* * *

هل نستطيع بعد كل هذا ان نضع ايدينا على شيء من معالم الكيان الهلامي ، المختلط المعالم ، الذي تبدو الثقافة المصرية الان على صورته ، والذي تجري الان على قدم وساق ، انطلاقا منه ، محاولات وضع التصميمات التي ستقوم عليها الاشكال القادمة ؟

اننا مطالبون اولا بتخصيص ما عممناه من قبل . ولن يكون هذا ممكنا في حيز وامكانات هذا المجال . ولكن بوسعنا - على الاقل - ان نطرح بعض الاسئلة :

● هل يمكننا ان نتجاهل الان، السمات التي افرزتها تطورات المائة والخمسين عاما الاخيرة باعتبارها السمات الاساسية التي تمنح الثقافة المصرية خصائصها القومية كجزء من الثقافة العربية المتميزة بين الثقافات القومية الاخرى في العالم ؟

● هل يمكننا ان نحدد هذه السمات على ضوء الحقائق التاريخية التي تملي في نفس المرحلة الزمنية قيام تمازج وتصالح مستمر بين الثقافة القومية الموروثة السائدة وبين انواع الثقافات ومناهج الفكر الغربية بشكل عام ، باعتبارها ثقافات الحضارة المتفوقة ؟ وهل يمكننا ان نتجاهل الحقيقة الموضوعية - الثقافية - التي ينتجها ذلك التمازج والتصالح المستمر بينهما ؟ بمعنى : ان ثقافتنا القومية المعاصرة ، رغم انها نتاج التمازج بين الثقافة « الاسلامية » شبه القبلية ، شبه الاقطاعية ، شبه الرأسمالية .. الخ وبين ثقافة مسيحية غربية ، رأسمالية تحمل آثارا قومية من ماضيها الاقطاعي والعبودي ، فهل يمكننا ان نتجاهل ان ثقافتنا القومية المعاصرة (الرسمية - ثقافة المتعلمين واهل المدن التي تساندها وسائل التوصيل الجماهيرية القومية) رغم انها نتاج لهذا التمازج الغريب ، هي بالفعل « الواقع » الثقافي الذي علينا ان نتعامل معه ، وان نكتشف القوانين التي سار وفقا لها في مولده وتطوره ، حتى يمكن ان نتبين واجبنا ومسؤولياتنا ازاء مستقبله ؟

● الى اي مدى كانت « الطبقات السائدة » امينة ومتوازنة في تحقيق ذلك التاريخ ، والى اي مدى ستظل قادرة على احتمال نتائجه (وهي في غير صالح الثقافة الموروثة - القومية القديمة - قطعا) مع افتراض انها ستظل امينة في تحقيقه ؟

● واذا افترضنا (وهو ما نظن صحته) ان امانتها تلك تتضاءل باستمرار ، وانها تجنح في تزايد دائم الى الوراء ، نحو الثقافة شبه القبلية شبه الاقطاعية (الامر الذي يضاعف من الاخطار التي تواجه « قومية » الثقافة ووجودها ذاته) لظروف تاريخية خاصة وعلى قدر كبير من الشذوذ - على رأسها تراكم الثراء البترولي لدى اشد الطبقات السائدة في مجتمعاتنا تخلفا وجمودا ، مع تراكم عوائد العمل الرخيص والتعليم والخبرة لدى اشد هذه الطبقات خبثا وعراقة في الاعيب المساومة والطغيان ومركزة السلطة .. فما هي وظيفة المثقفين المختلفين مع الاطار الحجري ؟

● هل ستكون وظيفتهم هي مجرد ترديد التحليلات العامة عن صراع الطبقات ، ونقل المصطلحات الجاهزة من ادبيات معبرة عن واقع وتاريخ اجتماعي وحضاري وثقافي مختلف كيفيا ، بحيث تفقد التحليلات والمصطلحات جميعا كل دلالاتها لحظة نطقها او وضعها في « سياقنا » الخاص فتكون مساوية تماما للهراء ، رغم اصلها الشديد العلمية ؟

● اليس مدهشا ان يتزايد ما يحصل عليه مثقفو التحليلات العامة ونقل المصطلحات الجاهزة (رغم اختلافهم الظاهري مع الاطار الحجري) من صكوك المشروعية ، وتزايد مشاركتهم في لعبة صنع الاطار الحجري ذاته ، رغم ان المفروض (ظاهريا) انهم يعملون على تحطيمه ، او حتى « توسيعه ! » .. ؟ . الا يدعو هذا الوضع الى الظن بان اصحاب الاطار الحجري انفسهم يدركون الان انه لا خطورة فعلية على اطارهم من ترديد ونقل التحليلات العامة والمصطلحات الجاهزة ؟ الا يدعو هذا الوضع الى الظن بان التحليلات العامة والمصطلحات المنقولة يمكن ان تساهم - كما ساهمت من قبل - في تحويل قبضة العجين الجاف الى قبضة حديدية ، او في تنمية واحدة جديدة من الحديد في مكان ما اسفل موضع الذراع المقطوع ؟..

وهناك اسئلة اخرى ، وهناك ايضا اجوبة ..

القاهرة

صدر حديثا

- لحن الشتاء (قصص) تأليف عبدالله علي خليفة
- نحن نحب الشمس (قصص) تأليف محمد عبدالملك
- عاشق في زمن العطش (شعر) تأليف عبدالحميد القائد
- احلام نجمة الغبشة (شعر شعبي) ابراهيم بوهندي
- الرعد في مواسم القحط (شعر) تأليف علي الشرقاوي

منشورات دار الغد - البحرين